الأمم المتحدة

A/63/938–S/2009/413

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ١٢ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا من وزارة خارجية الاتحاد الروسي بمناسبة حلول ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت في أوسيتيا الجنوبية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيغور ن. **شيهرباك**
القائم بالأعمال بالنيابة

170809 170809 09-45394 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة الخارجية الروسية

٦ آب/أغسطس، ٢٠٠٩

تحل في ٨ آب/أغسطس الذكرى السنوية الأولى للأحداث المأساوية التي وقعت في أوسيتيا الجنوبية. ففي تلك الليلة شن نظام ميخائيل ساكاشفيلي هجوما حقيرا ولاإنسانيا على سكانه الآمنين وأيضا على حفظة السلام الروس الذين ظلوا للعديد من السنوات يدافعون عن السلام والأمن لصالح الشعوب التي تعيش في منطقة ما وراء القوقاز الهشة.

وخلال الهجوم الجورجي استُخدمت على نطاق واسع أنواع لاإنسانية من الأسلحة، بما في ذلك الذخائر العنقودية ومنظومات القصف المتتالي وقنابل تزن الواحدة منها ٥٠٠ كيلوغرام. ونتيجة لذلك، قتل المئات من السكان الآمنين في تسكينفال والمستوطنات المجاورة وعشرات العسكريين الروس، بمن فيهم حفظة السلام، وبلغ عدد الجرحى والمصابين مستويات أكبر بدرجة لا تُقاس. ويبدو أن تحديد هوية العديد من القتلى ليس ممكنا إلى يومنا هذا. وكان نطاق الدمار مروعا بحق.

ويشهد عدد الخسائر البشرية الضخم وظهور آلاف اللاجئين على أن هذا لم يكن لا خطأ ولا حادثا بل كان عملا إجراميا مخططا له. ووثائق النصر للجيش الجورجي، بما في ذلك خطة الميدان النظيف السيئة الصيت تثبت ذلك بشكل لا لبس فيه.

ويشعر المواطنون الروس بالغضب والألم وهم يتذكرون أحداث آب/أغسطس الماضي. ونشارك شعب أوسيتيا الجنوبية حداده ونشيد بذكرى الأموات، ونعِد بمواصلة مساعدة كل من عانوا خلال النزاع.

وقد بينت الأحداث المأساوية التي وقعت في أوسيتيا الجنوبية للمجتمع الدولي بأسره مرة أخرى أنه لا بديل لنهج التفاوض السلمي لتسوية المنازعات والنزاعات – لكن للأسف على حساب أرواح بريئة. وذلك أمر لا يغتفر ولا يمكن أن يغتفر. ويجب أن ينال مجرمو الحرب ما يناسب من العقاب. وتاريخ أوروبا الحديث حافل بعدد لا يُستهان به من الأمثلة في هذا الصدد.

وأبرز بجلاء الاعتداء الوحشي الذي قامت به جورجيا ضد الجزء السابق من دولتها التصدعات العميقة التي كانت في منظومة الدفاع الأوروبية القائمة وقتئذ. وثبت أنها غير

قادرة على منع الهجمات المفاجئة والواسعة النطاق على الأقاليم التي كانت تندرج في نطاق الاهتمام المكثف للمؤسسات الدولية الرئيسية.

لقد ظل الاتحاد الروسي مناصرا ثابتا للمبادئ السياسية الداعية إلى إيجاد تسوية سلمية في منطقة ما وراء القوقاز، فعمل كوسيط محايد ونزيه في المحادثات التي توسطت فيها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقمنا لمدة ١٧ عاما بمهام حفظ السلام الحيوية وكنا على استعداد – في حالة إيجاد تسوية – للاضطلاع بدور ضامن في الاتفاقات التي تتوصل إليها الجهات المتنازعة. لكن سلطات جورجيا اختارت تدمير السلامة الإقليمية لدولتها باستخدام منظومات قذائف غراد (Grad)، وبالتالي تخلت عن استعادة مجتمع مشترك بين الإثنيات مع القوميات المجاورة. وعلاوة على ذلك، في الأيام الأولى التي أعقبت إراقة الدماء في تسكينفال، زاد نظام ساكاشفيلي من تفاقم الحالة بمحاولته اتهام روسيا بإشعال فتيل النزاع وواصل تهديد جيرانه.

وفي هذه الظروف، لم يكن لنا سبيل إلى كفالة السلام والأمن لصالح شعبي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا سوى الاعتراف باستقلالهما ومنحهما اختيارا ديمقراطيا حرا لدولتيهما وتنميتهما الوطنية. وقد كانت روسيا أول من وجد الشجاعة اللازمة للاعتراف بهذه الحقيقة الموضوعية. وكان ذلك أكثر القرارات فعالية ونفعا للجميع، حتى لمن لا يرغبون في الإقرار بذلك.

ووجود قواتنا وحرس حدودنا في إطار الاتفاقات الثنائية المصدق عليها من البرلمانات وجود مشروع بشكل مطلق. وهو يوفر أمنا يُعول عليه للجمهوريتين ويوجِد الظروف اللازمة لتنميتهما على نحو مستقل. وستواصل روسيا تقديم مساعدة اجتماعية اقتصادية كبيرة إلى الشعبين الشقيقين في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بالدرجة الأولى في مسائل الإسكان وإعادة تشييد البنى التحتية المدنية والمساعدة في الدفاع عن دولتيهما وحماية حدودهما.

غير أنه بعد مرور عام على الاعتداء الجورجي، ما زالت شعوب ما وراء القوقاز تعاني من عدد غير قليل من التحديات والمشاكل. وما زال أكبرها سياسة الانتقام واحتمال عودة جورجيا إلى استخدام القوة. ورغم فشل مغامرة آب/أغسطس فإن السلطات في تبليسي، على ما يبدو، لا تعتزم التخلي عن خطط استعادة ”السلامة الإقليمية لجورجيا“ بالقوة. ولذلك، فإننا نشدد على الوفاء بالالتزامات القانونية بعدم استخدام القوة ويجب على جورجيا أن تفي دون شروط بهذه الالتزامات على ألا يكون ذلك تجاه روسيا، وإنما تجاه جمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المجاورتين. ولا يمكن لتبليسي أن تستعيد حدا أدنى من الثقة على الأقل تجاه نفسها من جانب البلدان المجاورة والمجتمع الدولي إلا باتباع هذا السبيل. ويجب أن تتضمن اتفاقات عدم استخدام القوة ضمانات واضحة كل الوضوح لأمن شعبي

أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. فهذا سيحول دون تكرار المأساة. وعلى جميع الدول والشعوب الديمقراطية أن تهتم بتفادي اندلاع العنف من جديد في المنطقة.

ومن الصعب أيضا المغالاة في تقدير ضرورة امتناع جميع البلدان خلال فترة طويلة عن تزويد جورجيا بالأسلحة الهجومية، والأمثل ألا تزود بجميع أنواع الأسلحة والعتاد العسكري. فقد أوجدت الإمدادات العسكرية الهائلة الواردة من الخارج في السنوات الأخيرة لدى القيادة الجورجية وهما بالإفلات من العقاب والإباحية المطلقة، وولدت لديها الميل إلى حل مشاكلها بالوسائل العسكرية. والعواقب الوخيمة الناجمة عن ذلك قد وضحت الآن. وعلى المجتمع الدولي أن يبرهن على اتباع نهج مسؤول في هذه المسألة وأن يعترف بالتغييرات الجغرافية السياسية الجديدة التي طرأت في منطقة ما وراء القوقاز بعد أحداث آب/أغسطس.

وقد أدت في آخر المطاف محاولات الاستمرار وكأن شيئا لم يقع وتجاهل وجود أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المستقلتين المتمتعتين بكامل السيادة إلى إنهاء الوجود الدولي في هذين البلدين وفي جورجيا وهو وجود قدم على العموم مساعدة مفيدة لشعوب المنطقة. ولم يكن هذا اختيارنا. كما أن المسؤولية عن سحب البعثات الدولية لا تقع على عاتق روسيا، مهما حاول بعض الأشخاص جاهدين ادعاء هذا.

ومع ذلك، إننا نؤمن بأنه في حالة قيام جميع الأطراف المعنية على نحو سليم باستخلاص الدروس والاستنتاجات من مأساة آب/أغسطس الماضي، يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز ويقيم تعاونا بناء في منطقة ما وراء القوقاز. وقد حُددت السبل الرئيسية لذلك في خطة ميدفيديف – ساركوزي التي تنفذ روسيا أحكامها بالكامل وبصرامة وستواصل تنفيذها في المستقبل كذلك. ولن نتمكن من الحفاظ على السلام في قارتنا الأوروبية إلا بتضافر الجهود.

وستظل أحداث آب/أغسطس ٢٠٠٨ محور الاهتمام في أوساط الساسة وأخصائيي العلوم السياسية لمدة طويلة من الزمن في المستقبل. ومن المهم ألا تظل عملية فهمها رهينة للنُّهج ذات صبغة إيديولوجية أو نهج تجميعية بل ينبغي أن تسهم في البحث عن السبل والوسائل المناسبة الكفيلة بتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة ما وراء القوقاز.